خصوصية التغيير والدور الجديد للشباب في تحقيقه

منير أحمد قائد

بعد بدء تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة غدت الأطراف السياسية الموقعة عليها تخضع أمام الشعب لاختبارها حول مدى نجاحها وإسهامها في تحقيق التغيير الحقيقي المنشود من خلال الوفاق الوطني المنتصر للخيارات الوطنية للشعب وقدرة الأطراف السياسية على معالجة المشكلات والقضايا والتغلب على التحديات وتجاوز الصعوبات والمعوقات عبر الحوار والشراكة الوطنية وتضافر كل الجهود والإمكانيات والطاقات والقدرات لبناء الوطن والبدء بعملية تنمية الإعتماد على الذات وهي لاتعني الاستغناء عن الحاجة لغيرنا، ومما لاشك فيه أن هذه التسوية السياسية المتمثلة باتفاق المبادرة وآليتها قد برهن على حقيقة خصوصية التغيير في اليمن التي تفهمها بعمق المحيطان الإقليمي والدولي وجاء الاتفاق ترجمة لمبادرات ودعوات وطنية أطلقها فخامة الأخ رئيس الجمهورية مبكراً قبل تفجر الأزمة وفي أسابيعها الأولى وكان إذا تم التجاوب معها حينها لجذبت بعض الأطراف والقوى السياسية ما أنتجته وولدته الأزمة من خسائر فادحة بشرية ومادية وتدهور مخيف في الأوضاع العامة وتوقف التنمية، والآن يقع على عاتق حكومة الوفاق الوطني معالجة كل الآثار السلبية للأزمة وهي مهمة جسيمة وكبيرة وأملنا أن تنجر بإرادة سياسية واحدة للوفاق الوطني ليرتقي اداء كل الأطراف إلى مستوى مشاركتها وإسهامها الفاعل في تحقيق التغيير إن كانت حقاً تؤمن به وتنتمي إليه وتمضي عملية إنجاز الاتفاق حتى محطة الحوار الوطني الشامل المأمول من نتائجه أن تتبلور فيها المعالم والعناوين الجديدة للمشروع الوطني الحضاري الجديد للتغيير وقد كان المؤكد أنه لم يكن هذا الاتفاق ليتم وينجز إلا بفاعلية ودور قوى التغيير المحورية والأساسية في النظام الوطني التي قادها ورعاها فخامة رئيس الجمهورية وفق رؤيته الوطنية الثاقبة والشاملة للتغيير التاريخي النوعي منذ سنوات بعيدة والذي في محطاته المفصلية ومراحله القادمة مازال حتماً بحاجة إلى الدور السياسي الوطني المرجعي لفخامته كضرورة حتمية وخيار وطني مصيري لضمان نجاح هذه الرؤية وإنجازها لكل أهدافها الكبرى، واذا كان اتفاق المبادرة وآليتها التنفيذية قد فرضه الساسة وحقائق ومعطيات الواقع الوطني وعلاقته بالمحيط الإقليمي والمجتمع الدولي وأكد على حقيقة أن كل الأطراف السياسية الموقعة عليه تشكل بمجملها النظام السياسي لها ما لها وعليها ما عليها وبالتالي هي شريكة بالسلبيات والإيجابيات وغدا لازماً على بعضها أن تترجم في أدائها الوفاق الوطني بتحررها وإنهاء علاقتها بالركائز التي ظلت مهيمنة ومسيطرة على الدولة والمجتمع وشكلت معوقات مزمنة ومتراكمة منذ عقود أمام التغيير وتسريع وتيرة حركته في إطار مسيرة الثورة اليمنية «سبتمبر - أكتوبر» حيث أنني منذ تفجر الأزمة وعلى مدار استمرار مشهدها إلى لحظة إبرام اتفاق المبادرة آليتها كنت حريصاً ومعبراً عن قناعة وموقف صادق بإيضاح أهمية الدور المصيري لقوى التغيير المحورية والاساسية في النظام الوطني المختزلة لعناوين المشروع الوطني للتغيير بعقلية جديدة وفكر وطني جديد يعبر عن الجيل الجديد، وكان منطلق موقفي هذا المصلحة الوطنية بفضح المسار التآمري على هذه القوى وعدم السماح للشباب الالتحام بها حتى لا تلتقي كل قوى التغيير في مكونات الواقع، والآن بعد بدء تنفيذ الإتفاق السياسي تتعزز لدي القناعة والثقة بدور وفاعلية الشباب في توجيه وقيادة حركة التغيير الحقيقي ببعده الإنساني من خلال فكر وطني جديد ورؤية واضحة وممارسة سياسية واعية ومسؤولة لأنهم أكثر من غيرهم معنيون بالتغيير والمستقبل الوطني وبناء اليمن الجديد وهذا الأمر يتطلب من الشباب وخاصة المستقلين الذين مثلوا حالة ضميرية للشعب أن يتبرأ من المقولات والمفردات المروجة والمنسوبة لهم إعلامياً التي ليس لها علاقة بالتغيير، وإنني على ثقة أنها لاتصدر عن الشباب المستقل الواعي الطموح، لأن مسيرة التغيير مازالت طويلة وبعد الاتفاق السياسي تحدق الأنظار إلى الشباب المستقل ليكونوا بفعلهم الوطني البناء والناضج والواعي قوة أساسية محركة لمسارات التغيير الحقيقي المنشود بالفكر الوطني الإبداعي والرؤى والتطورات والإنتاج والعطاء الإبداعي في مختلف التخصصات والمجالات وأن لا يسمحوا أبداً باستثمارهم واستغلالهم سياسياً من قبل بعض القوى والأطراف لأن الشباب الناضج والمبدع والواعي وصانع الفكر الوطني الإبداعي الجديد هم الوطن وقادة مستقبله المشرق الذي نؤسس له اليوم وفي هذه اللحظة كشباب بعقولنا المفتوحة والنيرة والمنتصرة للحداثة والتطور والتقدم في شتى الحقول والميادين، ولقد برزت بعد الاتفاق السياسي مؤشرات طيبة ومشجعة في دور الشباب المستقلين وغدوا يدركون ويعون بعمق اتجاهات حركتهم السياسية والوطنية من أجل التغيير وهناك عدد كبير من الشباب والواعي المنتمين لأحزاب سياسية أصبحوا بعد الاتفاق مفضلين لأداء دورهم ضمن الفعل الجمعي للشباب الوطني والتقائهم مع قوى التغيير في كل مكونات الواقع الوطني والمجتمعي يسهمون بفاعلية في تشكيل خارطة سياسية جديدة تكون الكيانات التأطيرية للشباب هي الأقوى الداعمة للتغيير أو يفرضون بوجودهم الفاعل في بعض الأحزاب السياسية لتعيد هيكلتها وتصيغ توجهاتها وكأنها أحزاب جديدة تنتمي للتغيير من أجل تحقيقه ببعده الوطني الإنساني ولعل الحوار المرتقب الذي ستجريه حكومة الوفاق الوطني طبقاً للمبادرة وآليتها التنفيذية مع الشباب في الساحات سيمثل فرصة مواتية ليبرزوا مستوى وعيهم الوطني وقدرتهم على خوض هذا الحوار بفكر وطني إنساني إبداعي جديد يحمل قوة الفكرة وحضورها وتأثيرها في مسارات التطورات والأحداث والانجازات على الصعيد الوطني ورفدهم باستمرار عبر هذا الفكر وتجدده على الدوام عوامل جديدة لمسيرة التغيير الحقيق المأمول وطبعية هذا الاداء والدور المنشودين للشباب المستقلين وغيرهم يفرض عليهم بقوة وبمسؤولية وطنية أن يتسم هذا الدور بالوعي والنضج وعمق الفهم والادراك والعقلانية والاتزان الواقعية التي لا تتناقض مع المبدئية وكذا المسؤولية بطرح الفكرة والرفض والتصدي للسلوك الانفعالي والتشنجي والعدائي لدى البعض الذين مازالوا قاصرين وبعيدين كل البعد عن إدراك وفهم واقعهم ودورهم المطلوب فيه فأملنا كبير في الشباب الوطني الذي سيحمل راية التغيير باقتدار ومسؤولية لا تقبل في صفوفهم من يحرض على الحقد والكراهية والعداء والصراعات وتبني المبالغات والأوهام والنكران وخاصة لدى قلة من الذين تضخمت الذات لديهم فأصبحوا منفصلين كلياً عن الواقع اليمني وحقائقه ومعطياته.

الشعب يريد .. أن يعيش

يحيى محمد العلفي

.. لأن إرادة الشعوب دائما من إرادة الله ، وهي كذلك فوق وقبل كل الإرادات الأنانية الضيقة .. فإننا اليوم في يمن الإيمان والحكمة (إن كانت لنا بقية من هذه الصفة الحميدة) ، وقد عشنا أكثر من ثلاث مائة يوم على أعصابنا جراء فتنة وحروب وأزمة سياسية لا ناقة لنا فيها ولا جمل اللهم ما تحملناه من أعباء ومعاناة ومن خوف وقلق وأوضاع أمنية واقتصادية تجرعنا من خلالها مرارة الحياة وشظف العيش دون أن يدرك من كانوا سببا في إثارة المأساة أن إرادة الشعب لن ترحل وأن مشاكله لن تحل بوسائل العنف والفوضى وأن حكامه يجب أن يكونوا خداما له ورعاة لمصالحه لا أن يكونوا سببا في تعاسته وتدمير حياته.

هكذا علمتنا العشرة الأشهر الماضية من عمر هذه الأزمة الخبيثة أن أعداء الشعب والوطن هم من يمارسون العنف ضد المواطنين الأبرياء ومن يستهدفون تدمير المنشآت العامة والخاصة ويقطعون الطرقات والشوارع في عدد من أحياء المدن الرئيسية وفي مقدمتها العاصمة صنعاء التي تشهد منذ بدء الأزمة اختناقات شتى تؤرق السكان وتعيق تحركاتهم وتعطل مصالحهم وأعمالهم بما في ذلك الجوانب التربوية والتعليمية ووسائل المواصلات والكهرباء والمياه وغيرها الأمر الذي يجعل من غير المقبول والمعقول الصبر والسكوت أكثر مما مضى كون ذلك سيخلق أجواء أكثر تعقيدا أو سيصيب الناس بخيبة أمل من إمكانية إصلاح الأوضاع بسهولة وفي ظرف زمني محدد .. لأننا ولا شك نعرف أن (المخرب غلب ألف عمار) .. وهو مثل شعبي حكيم ينطبق تماما على مجمل الأوضاع التي نشهدها الآن.

وعلى أية حال فإن مطلب الشعب اليوم وغدا سواء من حكومة الوفاق أو من غيرها هو تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الوطن أولا وتحديد أولويات لتلبية حق المواطن في العيش بأمان وسلام وتوفير متطلبات الحياة الضرورية والأساسية.

فالنزاع والتباطؤ والتصعيد لا يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة والفوضى التي لا يكون ضحيتها سوى المواطن الذي سيكون وحده هو من يدفع ثمنها.

ومع أن الشعب اليمني قد سئم من كل هذه الحالات فإنه سيقوم عاجلا أو بعد حين بمحاسبة ومعاقبة كل من تسبب ويتسبب في بلوغ الأوضاع إلى ما صارت إليه اليوم.

لماذا لا نستفيد من التجربة اليابانية؟!!

محمد عبدالرحيم القديمي

●.. اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية اتجاهاً عقلانياً امتزجت فيه الحكمة بالعلم فنتج ذلك تكنولوجيا حديثة ومتطورة غزت معظم دول العالم وعلى وجه الخصوص العالم الثالث.

فاليابان بعد كارثتي هيروشيما، ونازجازاكي« وعت الدرس جيداً واتجهت إلى التصنيع المدني من خلال أحدث تكنولوجيا العالم وأضحت ضمن تشكيل أكبر تجمع اقتصادي عالمي، وبعد تجربة تلك الأسلحة الفتاكة على سكانها الأبرياء والذين لا يزالون يعانون آثارها الخطيرة حتى اليوم تركوا كل ما يمت إلى الصراعات والتصنيع العسكري بصلة حيث صاروا يمثلون نموذجاً حياً للدولة المدنية الحديثة التي يتمتع فيها الفرد بحقوقه كاملة ويحفها الأمن والاستقرار من جميع الجوانب رغم الكوارث الطبيعية.

فلماذا لا نستفيد من التجربة اليابانية- سواء على مستوى العالم العربي أو في يمننا السعيد؟!

حيث ولدينا من التحديات ما هو أكبر وأعظم، ومن ذلك التخلف الإجتماعي الذي تصل معه الأمية نسبة 75٪ في ظل تربص مراكز القوى القبلية التي تركت المميزات الحقيقية والأصيلة للقبيلة في اليمن وأخذت أسوأها التي لا ترى من خلالها إلا مصالحها الذاتية، وما حدث مؤخراً في هذه الأزمة لخير دليل على ذلك، يأتي ذلك في ظل شحة الموارد الاقتصادية التي توقفت عجلة التنمية معها في هذه الأزمة الخانقة التي جرت سلبيتها على كل شيء وقفت على كل ما هو جميل في هذا الوطن.. الآن وبعد ما يقارب العشرة الأشهر نرى بوادر حلول في الأفق تبشر بخير للخروج من هذه الأزمة القاتلة ألا وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تم التوقيع عليها مؤخراً في الرياض من قبل السلطة والمعارضة والتي إذا ما كتب لها التطبيق وحسنت نوايا الطرفين فإنها ستشكل المخرج المناسب لكل أبناء الشعب اليمني، وتؤسس لدولة مدنية حديثة تستطيع التعايش مع المجتمعات الحضارية والمتطورة خصوصاً واليمن لها تاريخ عريق يضرب بجذوره في أطناب التاريخ وتشكل عمقاً استراتيجياً لدول الجزيرة العربية وخصوصاً مجلس التعاون الخليجي الذي انضمت إليه مؤخراً أو إلى بعض مؤسساته.

فإذا أردنا الإستفادة من تجارب الآخرين وخصوصاً التجربة اليابانية، فلا بد من الاهتمام بالعلم ونوعيته وإعادة النظر في جودته وتحسينه ومخرجاته ليواكب مطالب واحتياجات التنمية، فاليابان تجعل الكادر التدريسي لطلاب المرحلة الأساسية من حملة الدكتوراه والأكاديميين وذوي الخبرات الواسعة.. ونحن إذا ما شخصنا مشاكلنا برمتها اقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية .. فإن مردها يعود إلى الجهل وعدم الوعي الكافي بين أوساط المجتمع، وإذا كانت هناك نخبة مثقفة أو متعلمة فهي شبه مهمشة بين أغلبية هذا المجتمع الأمي ولا أحد يصغي لما تقول.. فنحن وبدون مبالغة بحاجة إلى مشروع أكبر من مشروع »مارشال« لتأهيل بلادنا حتى تواكب تكنولوجيا العصر ومتطلباته وبشرط تعاون وتكاتف الجميع كل من موقعه سلطة ومعارضة ومجتمع مدني وقطاع خاص ومجتمع قبلي وغيره، بعيداً عن المكايدات والمماحكات والأنانيات ونبش الماضي وإثارة الضغائن حتى نصل ببلادنا إلى مصاف الدول المتطورة التي تعتمد على أبنائها ومواردها البشرية والاقتصادية والتي إذا ما تم استغلالها الإستغلال الأمثل فلسنا بحاجة إلى دعم ومساعدة الآخرين، لأن ربنا في كتابه الكريم وصفها »بالطيبة« وهو أصدق القائلين..

أخيراً.. وما دمنا نتحدث عن التجربة اليابانية نجدها مناسبة لتهنئة اليابانيين بمناسبة نجاة الخبيرة اليابانية من حادثة سوق الملح مؤخراً والذي تعرضت له مدينة صنعاء القديمة فالحمد لله على سلامتها كضيفة عزيزة في بلادنا.

* عضو الجمعية العمومية
في جمعية الصداقة اليمنية اليابانية

مابعد المبادرة الخليجية «2»

ناجي عبدالله الحرازي

.. الدعوة لفتح صفحة جديدة من الحياة السياسية على ضوء ماتم القبول به وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، أو لتبني شعار «عفا الله عن ما سلف» أو شعار «المصالحة الوطنية سبيلنا إلى مستقبل أفضل « - هذه الدعوة - لاتعني بأي حال من الأحوال السماح بتكرار أخطاء الفترة الماضية ، أو التهاون مع السلبيات والمشاكل التي دفعت بالبلاد والعباد إلى أتون الأزمة الأخيرة.

إذ لابد من إعداد كشف حساب طويل وعريض يتضمن ما نعتقد جميعا - أو بالتوافق أيضا - أنها أخطاء أو سلبيات شابت السنوات السابقة من حياتنا ، ليس لمحاسبة من يعتقد البعض منا أنه يتحمل مسئوليتها - لأن ذلك قد يدفعنا إلى متاهات وربما إلى أزمات جديدة نحن في غنى عنها - وإن ظلت مسألة المحاسبة مرهونة بالتوافق أيضا - بل لوضع حد لتلك الأخطاء والسلبيات وتجنب تكرار حدوثها ، والعمل على أن تكون حياتنا طبيعية - كسائر عباد الله - وبحيث توضع تشريعات صارمة لمحاسبة المسئول أو المسئولين عن تكرارها.

فهناك على سبيل المثال لا الحصر قضايا سياسية واجتماعية شائكة ومعقدة التفاصيل لا بد من التعامل معها بهدوء وروية بعيدا عن تعصب السنوات الماضية وعن الإصرار على مبدأ «حبتي وإلا الديك».

هذه القضايا وغيرها تحتاج منا إلى روح جديدة مسئولة إذا ما أردنا التعامل معها بعقل وحكمة للتخفيف من حدتها ولتحويلها من قضايا مصيرية إلى مشاكل تنموية يمكن معالجتها بمزيد من الصبر ووفقا لمواردنا البشرية والمالية المتاحة.

علينا أيضا وقد بدأنا رحلة الألف الميل في الطريق إلى الدولة المدنية الحديثة وضع تعريف دقيق لما يعنيه الفساد الذي يعد أخطر ما ينغص علينا حياتنا ، وما زلنا نشكو منه منذ عقود دون أن نضع له حدا مقبولا كما هو حال بقية البشر من حولنا.

كما أن علينا تحديد أو وضع قائمة بما نعتقد أنها سلوكيات وأفعال تندرج ضمن الفساد والمالي والإداري بحيث نتبنى جميعا خيار الإصلاح المالي والإداري ولا نضطر للاستعانة بخبراء البنك أو الصندوق الدولي.

فهناك سلوكيات لاتخفى على أحد ونعاني منها جميعا دون أن نعي أنها سبب رئيسي من أسباب ما وصلنا اليه ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الواسطة والمحسوبية وعدم الالتزام باللوائح والقوانين وإبقاء المجال متاحا للاستثناءات (التي أصبحت هي السائدة وأصبح معها الالتزام استثناء) .

كما أن هناك مشكلة التصرف بالحق العام وكأنه ملك خاص (حيث اعتدنا على رؤية كثير من كبار المسئولين يتصرفون في مؤسسات الدولة التي يتحملون مسئوليتها وكأنها إقطاعيات خاصة بهم) .

وهناك أيضا من يعتبر الوظيفة العامة وخاصة المناصب الهامة حق مكتسباً لايمكن التنازل عنه ، وليست مجرد تكليف يمكن أن تنتهي صلاحيته ، بل إن البعض يعتقدون بإمكانية توريث وظائفهم للأبناء والمقربين.

وعلينا أيضا أن لانغفل الاعتقاد السائد لدى الكثير منا بأن التحايل على القوانين واللوائح «شطارة» وأن الالتزام بها «هبالة».

وهناك بطبيعة الحال قائمة طويلة من هذه السلوكيات التي تحولت إلى ثقافة سائدة في مجتمعنا للأسف الشديد ، البعض منا أنها بحاجة إلى ثورة مضادة أو ثورة ثقافية تعيدنا جميعا إلى المسار الصحيح الذي يجب أن نلتزم به والذي تأمرنا به عقيدتنا أولا وقبل كل شيء.

إذا ما أردنا أن نكون جزءا من العالم حولنا فعلينا أن نتذكر دائما أن علينا التخلص من الاعتقاد السائد بأن «ليس في الإمكان أبدع مما كان» أو أننا في اليمن غير قابلين للتغيير أو للتطور وأن طبعنا غلب التطبع ..

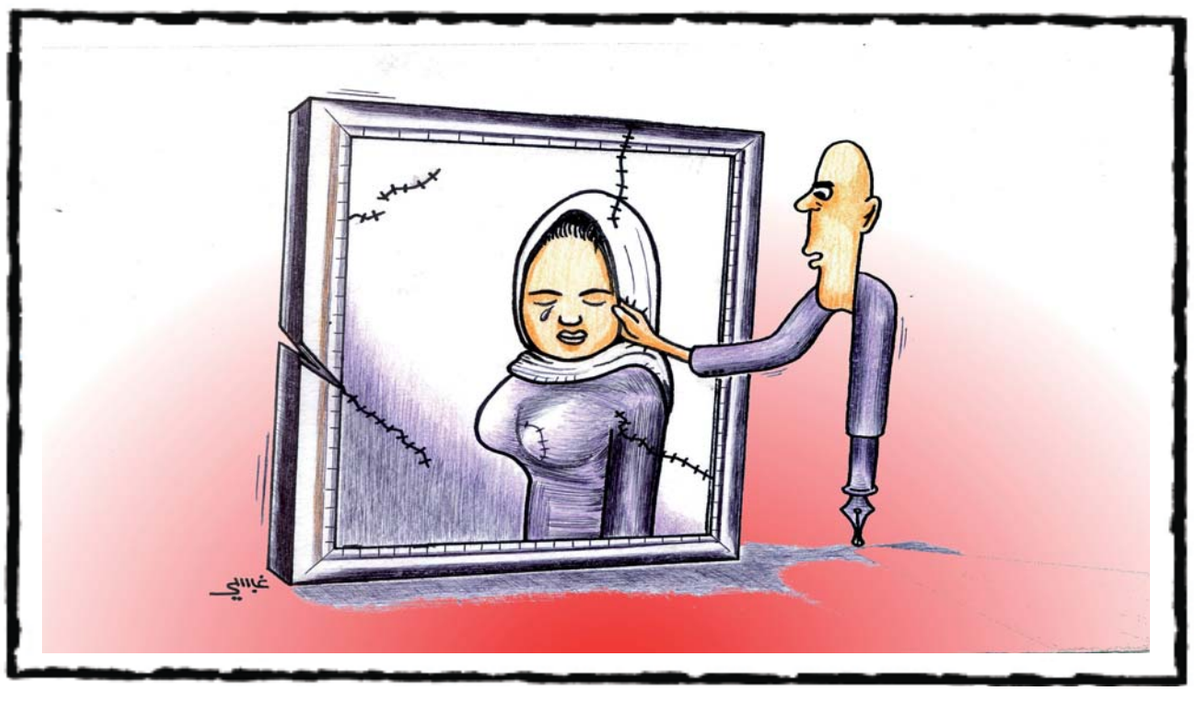

"وردة" بيضاء

حسين البكري

إن الخطورة الكبيرة على وطننا العربي تتمثل في إيقاظ حالات التعصب الأعمى للأقليات والمذاهب المختلفة بعد أن يتم شحنها بالعنف، وبذلك تنشأ فكرة الاقتتال الداخلي حتى يتم التخريب والتدمير في ظل ثقافة متخلفة من السهل اختراقها وتطويعها لخدمة مصالح أعداء بلاد العرب.

وفي كل الأحوال تبقى تلك السياسة المعادية راضية وفرحة ومستفيدة في وقت يعاني فيه المواطن العربي من نتائج روح الحقد التي تسيطر عليه.

وليس شرطاً أن يبادله ذاك الآخر مشاعره المسكونة بكل صور الشر.

إن بلداناً كبيرة عظيمة لم تصل إلى مصاف الدول الكبرى إلا باختلاف ألوان وأعراق وأقليات سكانها الذين لديهم ديانات وتقاليد مختلفة كل ذلك ساهم في تطورها ورفعتها.

أي أن وحدة أمتها هي السبب المباشر لما نجدها عليه اليوم من قوة ورخاء سلام داخلي شامل.

(عاش يمننا الحبيب قوياً عزيزاً موحداً وحفظه الله وحماه من التعصب الأعمى ومن ثقافة القتل والاقتتال البشع).

(ولأننا نحبه هيا بنا نضع وردة بيضاء عطرة على صدره).